E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1994/54
7 June 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤
نيويورك، ٢٧ حزيران/يونيه - ٢٩ تموز/
يوليه ١٩٩٤
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الاقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

موجز الدراسة الاستقصائية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا، ١٩٩٣ - ١٩٩٤

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	عرض عام	١ - ٥	٢
ثانيا -	الأداء على الصعيد دون الاقليمي	٦ - ١٢	٥
ثالثا -	القطاعات الرئيسية	١٣ - ١٨	٨
رابعا -	الأوضاع الاجتماعية	١٩ - ٢٢	١٠
خامسا -	القطاع الخارجي	٢٣ - ٢٥	١١
سادسا -	الصورة المتوقعة بالنسبة لعام ١٩٩٤	٢٦	١٤

* E/1994/100.

94-24271 200694 220694

أولا - عرض عام

١ - ظلت الحالة الاقتصادية في المنطقة الافريقية في عام ١٩٩٣ مزعزعة ومثيرة للقلق كما كانت في السنوات السابقة. ولم يتجاوز نمو الناتج الاقليمي العام ١ في المائة في عام ١٩٩٣ مقارنة بما شهده من ركود تقريبا خلال عام ١٩٩٢. ويدل ذلك على أن الهبوط شبه المتواصل في نصيب الفرد من الدخل الذي تميزت به الثمانينات استمر فترة لا يستهان بها خلال العقد الجديد. ويلاحظ هذا التدهور للأوضاع الاقتصادية العامة في معظم أنحاء القارة. وهناك مؤشرات أخرى، مثل معدل التضخم ومعدل التبادل التجاري وحالة المدفوعات والديون، تؤكد هذا الاتجاه. ويمثل استمرار عدم تحقيق نمو سريع في الاقتصاد الاقليمي تذكِرة حية بأن أوجه القصور الهيكلي ومواطن الضعف البالغ الأساسية إزاء الهزات الخارجية التي أدت إلى الأزمة الافريقية في المقام الأول ما فتئت موجودة إلى حد كبير. غير أن الانتاج الزراعي شهد، على العكس من السنوات السابقة، نموا متواضعا لكنه غير كاف للتعويض عن الأثر المباشر وغير المباشر لتدني الانتاج في مجال التعدين، والانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية، وركود إيرادات الصادرات. وقد ظل انتاج المعادن ينخفض منذ عام ١٩٩١، ولا سيما المعادن غير الوقودية وذلك بسبب النزاعات والصراعات الاجتماعية في البلدان المنتجة للمعادن الرئيسية واستمرار ضعف الطلب الخارجي على صادرات النفط فضلا عن ذلك. وانخفض انتاج النفط بنسبة ١,١ في المائة بينما انخفضت أسعار الخامات والفلزات انخفاضا حادا بنسبة ١٥,٩ في المائة في عام ١٩٩٣. وأدى ذلك، مع انخفاض أسعار النفط بزهاء ٨,٨ في المائة، إلى انخفاض شديد في الرقم القياسي للجنة الاقتصادية لافريقيا لأسعار الصادرات بما يقدر بنسبة ٧,٥ في المائة في عام ١٩٩٣ مقابل انخفاض قدره ٢,١ في المائة في عام ١٩٩٢ وانخفاض قدره ١١,٦ في المائة في عام ١٩٩١. وبسبب تقلص النمو وعدم مواتاة الأسواق الخارجية ركدت إيرادات الصادرات عند زهاء ٧٤,٣ من بلايين دولارات الولايات المتحدة بعد حدوث انخفاض بنسبة ١,٨ في المائة في عام ١٩٩٢. وعلى العكس من ذلك، شهدت قيمة الواردات ارتفاعا طفيفا حيث بلغت ٧٥,٩ من بلايين الدولارات. وأدى ذلك، مضافا إليه العجز التقليدي في حساب الخدمات، إلى عجز عام في الحساب الجاري بلغ زهاء ٥٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة مقابل فائض قدره ٧٠٠ مليون من الدولارات في عام ١٩٩٢ (انظر الجدول ٢).

٢ - وظل معدل التضخم مرتفعا إذ بلغ زهاء ٣٥,٨ في المائة. ومن أهم العوامل التي ساهمت في ذلك أثر تخفيض قيمة العملات الوطنية والغاء الدعم وارتفاع تعريفات الخدمات وأسعار الواردات، وهي عوامل تزامنت جميعها مع انخفاض نمو الانتاج بصورة عامة. وظل التضخم في بلدان منطقة الفرنك ضئيلا، إذ لم يتجاوز ارتفاع مستوى الأسعار العام ١,٤ في المائة في عام ١٩٩٣. غير أنه من المتوقع أن يؤدي خفض قيمة فرنك الاتحاد المالي الافريقي مؤخرا إلى ارتفاع حاد في الأسعار خلال عام ١٩٩٤. وفي أماكن أخرى من افريقيا ظل الاتجاه السائد في عدد من البلدان متمثلا في ارتفاع الأسعار أو بقاء معدلات التضخم عند مستوياتها العالية. وفي عام ١٩٩٣ كانت الاتجاهات التضخمية قوية جدا في زائير وزامبيا وزمبابوي والسودان ونيجيريا وبلدان أخرى. واستمرار معدلات التضخم المرتفعة في افريقيا يشكل، في وقت يشهد

فيه شركاؤها في التنمية ارتفاعات معتدلة فقط في الأسعار، خطرا على قدرة المنطقة على التنافس وعلى زخم النمو فيها.

الجدول ١ - المؤشرات الاقتصادية في افريقيا النامية

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣[أ]
افريقيا النامية: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بأسعار ١٩٩٠ الثابتة	١,٨	٢,١	٠,٤	١,٠
البلدان المصدرة للنفط: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بأسعار ١٩٩٠ الثابتة	١,٧	٢,٣	١,١	٠,٨
البلـــدان غير المصدرة للنفط: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بأسعار ١٩٩٠ الثابتة	١,٨	١,٨	٠,٧-	١,٤
الانتاج الزراعي (الرقم القياسي لمنظمة الأغذية والزراعة، ١٩٧٩-١٩٩١= ١٠٠) (النسبة المئوية للنمو)	١,٤	٤,٦	١,٥-	٣,١
انتاج النفط (ملايين الأطنان)	٣٢١,٣	٣٣٦,٤	٣٤٣,٣	٣٣٩,٥
انتاج المعادن (١٩٨٠ = ١٠٠)	١,٣-	٤,٤-	٠,٨-	٠٠
أسعار النفط (بالدولار للبرميل، خام برنت)	٢٣,٩	١٩,٩	١٩,٣	١٧,٠
الأسعار الاستهلاكية (١٩٨٠ = ١٠٠)	١٥,٢	٣٠,٣	٤٠,١	٣٥,٥
أسعار السلع الأساسية غير النفط (١٩٩٠ = ١٠٠)	٤,٣-	٣,٠-	٥,١-	٥,٧-
الصادرات (ببلايين الدولارات)	٨٠,٤	٧٥,٨	٧٤,٥	٧٤,٣
الواردات (ببلايين الدولارات)	٧٤,٣	٧٢,٩	٧٤,٩	٧٥,٩
خدمة الدين (النسبة المئوية)[ب]	٢٦,٢	٢٧,١	٢٦,٣	٢٤,٤
الحساب الجاري (ببلايين الدولارات)	٤,٠	٠,٤	٠,٧	٠,٥-

المصدر: أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا.

(أ) تقدير أولي.

(ب) النسبة المئوية لصادرات السلع والخدمات.

٣ - واشتدت أيضا المعوقات التي يشكلها الافتقار إلى النقد الأجنبي. وانضاف ركود إيرادات الصادرات إلى حالة تتميز باستمرار عبء الديون وانخفاض تدفقات الموارد. وازدادت الديون الخارجية للمنطقة بنسبة ٢,٤ في المائة لتبلغ ٢٨٥,٤ من بلايين دولارات الولايات المتحدة مما أدى إلى تفاقم مؤشرات عبء الديون. وفيما يتعلق بالمنطقة ككل، ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي من ٨٩,٦ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٩٥,٩ في المائة في عام ١٩٩٣ بينما ارتفعت نسبة هذا الدين إلى الصادرات من ٢٨٧,٤ في المائة إلى ٢٨٨,٩ في المائة خلال نفس الفترة. غير أن خدمة الديون الحقيقية انخفضت انخفاضا طفيفا بفعل إعادة جدولة ديون البلدان المدينة الرئيسية ولكن ظل من الصعب السيطرة عليها في عدد كبير من البلدان. ويشكل عبء الدين عقبة كأداء أمام التنمية بينما أصبح الحصول على ائتمانات جديدة أكثر صعوبة وأصبحت القروض في الوقت الراهن، حيثما وجدت، مقرونة أكثر فأكثر بشروط جديدة وذلك بسبب استمرار تقلص الجدارة الائتمانية لمعظم البلدان. وفضلا عن ذلك فإن جزءا كبيرا من الديون الافريقية (زهاء ٢١ في المائة في عام ١٩٩٣) مستحق لمؤسسات متعددة الأطراف لا يسمح لها نظامها الأساسي باعادة جدولة الديون. وبصورة أعم لم يحدث أي تغير جذري في الاستراتيجية التي اعتمدتها مجموعة المانحين لمعالجة مشكلة الديون الافريقية ولم يتحقق أي تقدم ملموس في تنفيذ المبادرات التي اتخذت مؤخرا بشأن الديون. ولئن ظل هذا هو الاتجاه العام فإن من الأهمية بمكان الاشارة إلى أن عدد البلدان المستفيدة من شروط تورنتو المعززة ارتفع تدريجيا منذ عام ١٩٩١ ليصل إلى ١٣ بلدا في افريقيا جنوب الصحراء لكن الأثر الايجابي لهذه الجهود أبطله بصورة عامة عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف.

٤ - وظل الاهتمام الأساسي للسياسات الاقتصادية منصبا على البرامج الاصلاحية. وفيما يتعلق بالسياسات المالية مارست بلدان كثيرة في عام ١٩٩٣ صرامة أكبر في معالجة العجز المالي، الذي خفض تدريجيا إلى مستويات مقبولة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي: من ١٠,٦ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى ٥,٤ في المائة في الفترة ١٩٩٢/١٩٩١ و ٦,٥ في المائة في الفترة ١٩٩٣/١٩٩٢. لكن هذه الحصافة المالية تحققت على حساب قدر كبير من النشاط الانمائي حيث تقلصت بشدة الميزانية الانتاجية. وفيما يتعلق بالانفاق فإن ترشيد النفقات تمثل في زيادة التشديد على خفض فواتير الأجور بما في ذلك تخفيض عدد الموظفين في القطاع العام الأوسع. أما فيما يتعلق بالايرادات فقد ركز عدد متزايد من البلدان تركيزا أكبر على توليد الايرادات، وهو نهج تشتمل عناصره الأساسية على توسيع القاعدة الضريبية وتغيير معدلات الضرائب وزيادة التشدد في تطبيق الجزاءات الصارمة لكفالة الإذعان للقوانين وتحصيل متأخرات الضرائب فعلا.

٥ - وأيا كان الأمر، فقد بات واضحا بصورة متزايدة أن تدابير الانضباط الاقتصادي وتطوير المؤسسات قد لا تكون كافية وحدها لدفع عجلة التنمية في افريقيا من جديد. فثمة حاجة ماسة إلى السعي، في الوقت ذاته، إلى رفع الانتاج والانتاجية إلى مستويات أعلى كثيرا إذا أريد للمنطقة أن تبلغ حدودا جديدة من الكفاءة الاقتصادية والتحول التكنولوجي. والحلقة المفقودة هنا هي بناء القدرات بكل جوانبها، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية والمؤسسات والهياكل الأساسية. وينبغي أن يشمل ذلك، ضمن

جملة أمور، تجنب إهدار الموارد الشحيحة، وإلاصلاح الهياكل الأساسية الافريقية المنهارة، وتعزيز مؤسسات الدولة وسائر المؤسسات العامة؛ بحيث يتسنى لها الاضطلاع بالمهام الأساسية المتمثلة في تخطيط عملية بناء القدرات وتنفيذها.

ثانيا - الأداء على الصعيد دون الاقليمي

٦ - في الوقت الذي كان فيه أداء نمو الناتج المحلي الاجمالي سيئا في جميع المناطق دون الاقليمية، كانت هناك تفاوتات واختلافات كبيرة في الأداء على المستوى القطري وفيما بين التجمعات الاقتصادية في عام ١٩٩٣ (الجدول ٢). وكان النمو في شمال افريقيا، كمجموعة، أسرع منه في افريقيا جنوب الصحراء في عام ١٩٩٢، ولكن الآية انعكست في عام ١٩٩٣. وهبط نمو الانتاج في شمال افريقيا الى ٠,٨ في المائة في عام ١٩٩٣ بعد أن كان يبلغ ٠,٩ في المائة في عام ١٩٩٢، بينما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي في افريقيا جنوب الصحراء من ٠,٥ في المائة الى ١,٥ في المائة. وكان وسط افريقيا أكثر المناطق دون الاقليمية تعرضا للانكماش الاقتصادي، والمنطقة دون الاقليمية الوحيدة التي شهدت معدل نمو سلبيا في عام ١٩٩٣، إذ انخفض الانتاج بنسبة ٤,٦ في المائة. أما المناطق دون الاقليمية الأخرى، ما عدا شمال افريقيا فقد سجلت جميعها معدلات نمو إيجابية أعلى من المتوسط الاقليمي العام البالغ ١ في المائة. وكما حدث في السنوات السابقة، يعزى التفاوت في أداء الانتاج سواء بين المناطق دون الاقليمية والتجمعات الاقتصادية والبلدان، في معظم الأحيان، الى اختلاف تجربتها مع دورة الطقس والصراعات الأهلية والتوترات السياسية، وتطورات السياسة الداخلية، وتقلبات الطلب الدولي وأسعار السلع الأساسية.

٧ - وفي شمال افريقيا (باستثناء السودان). كان أداء النمو مخيبا للآمال بشكل عام بسبب الجفاف في منطقة المغرب العربي، والصعوبات في قطاع النفط في بعض البلدان، والاستثناء الوحيد من حيث متانة أداء النمو هو تونس التي حققت زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بلغت ٤,١ في المائة.

الجدول ٢ - حصة الانتاج ومعدل النمو حسب المناطق دون الإقليمية والتجمعات الاقتصادية ١٩٩٠-١٩٩٣

المجموعة/المنطقة	حصة الانتاج بأسعار ١٩٩٢ (النسبة المئوية)	معدل النمو بأسعار ١٩٩٠ (النسبة المئوية)				
		١٩٨٠ -١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
شمال افريقيا(أ)	٥٥,٢	٢,١٧	١,٧	٢,٧	٠,٩	٠,٨
افريقيا جنوب الصحراء	٤٨,٣	١,٥٨	١,٦	١,٤	٠,٥	١,٥
وسط افريقيا	١٠,٨	١,٢٧	-١,٨	-١,٣	-٤,٨	-٤,٦
شرق افريقيا	١٥,٥	٢,٤٩	٢,١	٢,٤	-١,٤	٢,٦
الجنوب الافريقي	٧,٤	٢,٣٦	١,٧	٣,٦	-١,٣	١,٢
غرب افريقيا	١٨,٦	٠,٩٨	٣,٤	١,٩	٣,٠	٢,٧
الساحل	٨,٩	٢,٤٣	٠,٦	١,٥	٦,٧	٢,٤
افريقيا جنوب الصحراء باستثناء نيجيريا	٤٤,٨	٢,٠٣	١,٢	١,١	٠,١	١,٠
البلدان المصدرة للنفط	٥٥,٥	١,٧٦	١,٧	٢,٣	-١,١	٠,٨
البلدان غير المصدرة للنفط	٤٤,٥	١,٩٩	١,٨	١,٨	-٠,٧	١,٤
أقل البلدان نموا	٢١,٨	١,٨٢	٠,٨	٠,٦	-٠,٢	١,٩
بلدان أخرى (غير مصدرة للنفط ومن غير أقل البلدان نموا	٢٧,٠	١,٦٢	٢,٢	١,٥	-٢,٤	-٠,٣
منطقة الفرنك	١٧,٥	١,٦٥	-٠,١	٠,٤	-١,٠	١,١
البلدان المصدرة للمعادن	٨,٣	٠,٥٠	٠,٦	-١,٨	-٣,٦	-٣,٢
البلدان المصدرة للمشروبات الخفيفة	١٤,٠	١,٧٥	١,٣	١,٤	-٠,٣	٣,٢
افريقيا النامية	١٠٠,٠	١,٨٥	١,٨	٢,١	٠,٤	١,٠

المصدر: أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا

(أ) بما في ذلك السودان.

٨ - وفي غرب افريقيا، كان أداء نمو الناتج المحلي الاجمالي أفضل من المتوسط الاقليمي، وإن كان أقل مما كان عليه في عام ١٩٩٢، إذ بلغ نمو الانتاج ٢,٧ في المائة في عام ١٩٩٣، بفضل الموسم الزراعي الجيد

في الفترة ١٩٩٣/١٩٩٢، على وجه الخصوص. وكان معدل نمو الانتاج في هذه المنطقة دون الاقليمية قد وصل الى ٣ في المائة في عام ١٩٩٢، مما يمثل تحسنا ملموسا بالنسبة لأداء عام ١٩٩١ الذي بلغ ١,٩ في المائة فقط. وقد حقق أكبر اقتصاد في المنطقة، وهو اقتصاد نيجيريا، نموا ملموسا بلغت نسبته ٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٣، وإن كان هذا المعدل قد هبط مقارنة بعام ١٩٩٢.

٩ - وفي وسط افريقيا نجد أن الأداء الاقتصادي لهذه المنطقة دون الاقليمية يعكره استمرار الأزمة في زائير، حيث انخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١٣ في المائة في عام ١٩٩٣، بعد انخفاض بلغت نسبته ١٢ في المائة في عام ١٩٩٢، ولا تلوح في الأفق القريب أية بوادر للانتعاش، حيث أن معظم المؤسسات مشلولة من جراء المأزق السياسي، وحيث أن الهياكل الأساسية الاقتصادية الرئيسية في حاجة الى ترميم وتمر البلدان الثلاثة المنتجة للنفط في هذه المنطقة دون الاقليمية، وهي غابون والكاميرون والكونغو، بوضع عصيب للغاية.

١٠ - وفي شرق افريقيا وجنوبها، طرأ تحسن ملموس على الوضع في المناطق التي عادت فيها أحوال الطقس الى طبيعتها. ولقد انعكس ذلك في ارتفاع الناتج الكلي للجنوب الافريقي بنسبة ١,٢ في المائة في عام ١٩٩٣ مقابل انخفاض بنسبة ١,٣ في المائة في عام ١٩٩٢، وفي ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في شرق افريقيا بنسبة ٢,٦ مقابل انخفاض نسبته ١,٤ في المائة في عام ١٩٩٢. وكان الأداء الاقتصادي مخيبا للآمال في كينيا، حيث نما الناتج المحلي الاجمالي بنسبة واحد في المائة فقط في عام ١٩٩٣، من جراء عوامل في مقدمتها الجفاف وانخفاض ايرادات السياحة وتوقف المعونة الأجنبية التي تقدمها الجهات المانحة. وفي اثيوبيا، سجل نمو الناتج المحلي الاجمالي، حسب ما ذكر، زيادة كبيرة نسبتها ٩,٣ في المائة في عام ١٩٩٣، بفضل تحسن الأداء في معظم القطاعات الاقتصادية، ولا سيما قطاع الزراعة، لكن ذلك، في الأساس، مجرد انتعاش بعد سنوات كثيرة من انخفاض نمو الانتاج بسبب الحرب الأهلية والجفاف. وتشير التقديرات الى أن السودان أيضا حقق نموا بلغ ٥,٩ في المائة، مما يمثل معدلا قويا لكنه أقل ارتفاعا بكثير من نسبة الـ ١٢,٩ في المائة التي سجلت سنة ١٩٩٢.

١١ - ومن جراء انخفاض أسعار النفط، واستمرار المشاكل الهيكلية وتناقص الطلب الخارجي، لم يرق أداء البلدان المصدرة للنفط في عام ١٩٩٣ الى المستوى الذي بلغته في عام ١٩٩٢. فقد سجلت هذه البلدان معدل نمو قدره ٠,٨ في المائة، مما يشكل انخفاضا ضخما اذا ما قورن بمعدل النمو في عام ١٩٩٢، الذي بلغ ١,١ في المائة. أما البلدان غير المصدرة للنفط فقد أصابت نجاحا أكبر في عام ١٩٩٣، إذ بلغ معدل نمو الانتاج فيها ١,٤ في المائة، مما يعد تحسنا بالغا مقارنة بالمعدل السالب في عام ١٩٩٢ الذي بلغ ناقص ٠,٧ في المائة. وتشير التوقعات الى حدوث هبوط في انتاج البلدان المصدرة للنفط في عام ١٩٩٣، علاوة على انخفاض ناتجها المحلي الاجمالي مجتمعة بنسبة ناقص ٣,٢ في المائة، بعد الهبوط السابق في عام ١٩٩٢ الذي بلغ ٣,٦ في المائة. ومن الجلي أن الانهيار الذي أصاب صناعة التعدين في زائير، وتناقص الطلب في السوق العالمية لم ييسرا تحقيق أي نمو حقيقي في قطاع التعدين في عام ١٩٩٣. ومن جهة أخرى،

كان من المتوقع أن تحقق البلدان المصدرة للمشروبات الخفيفة تقدما فيما يتعلق بأداء النمو في عام ١٩٩٣، إذ نما انتاجها بنسبة ٣,٢ في المائة مقارنة بانخفاض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٠,٣ في عام ١٩٩٢.

١٢ - وكان أداء أقل البلدان الافريقية نموا كمجموعة سيئا في عام ١٩٩٣، لكن معدل ناتجها المحلي الاجمالي الذي بلغ ١,٩ في المائة يعد تحسنا ملموسا مقارنة بانخفاضه بنسبة ٠,٧ في المائة في عام ١٩٩٢. ويعزى معدل النمو الايجابي في عام ١٩٩٣، بصورة أساسية، الى التحسن النسبي في أداء أعضاء المجموعة في منطقة الساحل (بما فيها السودان) حيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٢,٤ في المائة. وعلى الرغم من مرور ثلاث سنوات على اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات لم تخرج أقل البلدان الافريقية نموا من الكساد. فقد أثرت النزاعات السياسية والحروب الأهلية تأثيرا سلبيا على بعض بلدان هذه المجموعة مثل ليبريا والصومال والسودان ورواندا وسيراليون وزائير، فدمرت هياكلها الأساسية المادية والاجتماعية، وأدت الى تزايد أعداد اللاجئين والمشردين. ولم تعوض تدفقات المساعدة الانمائية، تعويضا كبيرا، الانخفاض المستمر في معدلات التبادل التجاري لأقل البلدان الافريقية نموا التي تعتمد على السلع الأساسية، بينما ازداد وضعها المالي المزعزع ضعفا بسبب التزامات خدمة الدين.

ثالثا - القطاعات الرئيسية

١٣ - وفقا لبيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة نما الانتاج الزراعي الإجمالي في المنطقة الافريقية ككل بنسبة ٣,١ في المائة في عام ١٩٩٣ مقابل معدل نمو سلبي قدره ٣,٧ في المائة في عام ١٩٩٢. ويعزى هذا التحسن الى كمية الامطار المواتية التي سقطت في الجنوب الافريقي بعد الانخفاض الحاد في المحاصيل نتيجة الجفاف في عام ١٩٩٢. وقد ارتفع انتاج الأغذية بنسبة ٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٣ مقابل معدل نمو سلبي قدره ٣,٧ في المائة في عام ١٩٩٣. وازداد انتاج الجذريات والدرنيات بما يقرب من ١٢ في المائة إذ وصل إلى ما يقدر بـ ٩١,٧ من ملايين الأطنان مقابل ٨١,٩ من ملايين الأطنان في عام ١٩٩٢. ويعزى ذلك بصورة رئيسية الى ازدياد الانتاج في نيجيريا بنسبة ٤٨ في المائة مما عوّض عن نقص الانتاج في أنغولا وبوروندي ورواندا وليبريا بسبب الصراعات الأهلية والأضرار الناجمة عن آفة البقة المغبرة، وفي سيراليون وموريتانيا وموزامبيق. وارتفع إنتاج الحبوب الإجمالي حسب التقديرات، بزهاء ١٥ في المائة وذلك من ٧٠,١ من ملايين الأطنان في عام ١٩٩٢ الى ٨٠,٣ من ملايين الأطنان في عام ١٩٩٣. وفي منطقة المغرب العربي دون الاقليمية انخفض محصول الحبوب في بعض البلدان مثل تونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والمغرب بمقدار ١,١ من ملايين الأطنان، أي الى ٨,٧ من ملايين الأطنان. أما في شرق افريقيا وجنوبها فقد ارتفع انتاج الحبوب، الذي تأثر في العام الماضي بالجفاف، من ٩,٨ من ملايين الأطنان في عام ١٩٩٢ الى ١٩,٦ من ملايين الأطنان في عام ١٩٩٣ ولكن هناك دلائل على حدوث جفاف في شمال اثيوبيا. غير أنه على الرغم من انتعاش الانتاج الزراعي في كثير من بلدان المنطقة، لا تزال الاحتياجات الاجمالية من المعونة الغذائية في الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤ كبيرة ويقوم ١٤ بلدا في المنطقة حاليا بتمويل حالات طوارئ غذائية استثنائية. وبدا أن انتاج بعض المحاصيل النقدية مثل الكاكاو والبن والشاي قد ارتفع في عام ١٩٩٣، ما عدا الكاكاو الذي انخفض انتاجه بنسبة ٤ في المائة وذلك من ٢٨٧ ١

طنا في عام ١٩٩٢ الى ٢٣٦ ١ طنا في عام ١٩٩٣. ولكن أسعار المحاصيل النقدية في السوق العالمية انخفضت ولا سيما أسعار البن، مما التهم ما تحقق من مكاسب على مستوى الانتاج. وسعيا الى زيادة الصادرات الزراعية ظل تحرير الانتاج محورا هاما من محاور محط تركيز السياسات الزراعية في بلدان افريقية كثيرة. كذلك ركزت سياسات التنمية الزراعية في عام ١٩٩٣ على الإغاثة والإنعاش من الجفاف.

١٤ - وكانت الحالة في قطاع التعدين مخيبة للآمال. إذ يقدَّر أن إجمالي انتاج النفط الخام انخفض بنسبة ١,١ في المائة، بحيث بلغ ٣٣٨,٢ من ملايين الأطنان، نتيجة لانخفاض انتاج كل من مجموعة منظمة البلدان المصدرة للنفط (الجزائر والجماهيرية العربية الليبية) ومجموعة البلدان غير الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أنغولا وتونس والكاميرون). واستطاعت الكونغو ومصر ونيجيريا وحدها زيادة انتاجها لكن ضعف الأسعار أدى الى انخفاض حاد في إيرادات البلدان المنتجة للنفط، إذ انخفض إجمالي الصادرات بنسبة ٦ في المائة، أي الى ٤٧,٢ من بلايين الدولارات، في عام ١٩٩٣. ولم تكن الحالة في القطاع الفرعي للمعادن غير الطاقية بأفضل من ذلك في عام ١٩٩٣. وتضررت البلدان الرئيسية المنتجة للمعادن غير الوقودية مثل زائير وزامبيا وغابون والنيجر تضررا كبيرا بضعف الطلب المرتبط بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وزعزعة استقرار الأسواق نتيجة إغراقها بكميات كبيرة بدرجة غير عادية من الصادرات المعدنية من بلدان الاتحاد السوفياتي السابقة. ولم يرتفع انتاج المعادن غير النفطية ارتفاعا كبيرا وذلك بسبب نقص الاستثمارات وانكماش أسعار المعادن والفلزات على نطاق العالم.

١٥ - وزادت القيمة المضافة للصناعة التحويلية بنسبة ١,٣ في المائة في عام ١٩٩٣ مقابل انخفاض قدره ٠,٨ في المائة في عام ١٩٩٢. فقد تأثر قطاع الصناعة التحويلية تأثرا سلبيا في عام ١٩٩٣ بمجموعة من الاختناقات الهيكلية، منها عدم توفر المدخلات المستوردة ووجود صعوبات تتصل بإمدادات المواد الخام على الصعيد المحلي وارتفاع تكاليف اليد العاملة والائتمانات وغير ذلك من التسهيلات الداعمة. وتسببت الحروب الأهلية والنزاعات السياسية في بعض البلدان مثل انغولا وبوروندي ورواندا وزائير والسودان والصومال والكونغو وليبريا في شل الانتاج الصناعي بصورة عامة. ويعزى ركود نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية أيضا الى إغلاق العديد من المؤسسات العامة (تصفية الصناعات) التي لم تستطع إيجاد مؤسسات خاصة مناظرة في الأجل القصير نتيجة تنفيذ تدابير سياسة برامج التكيف الهيكلي. وخفضت الاستثمارات العامة تخفيضا حادا، بينما لم تأت الاستثمارات الخاصة المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة لتحل محلها.

١٦ - وأدى فصل موظفي الخدمة المدنية العامة كجزء من تدابير التقشف في إطار برامج التكيف الهيكلي الى ازدياد عدد العاطلين في المراكز الحضرية الذين انضم بعضهم الى قطاع التجارة غير المنظم بينما تدنى مستوى معيشة البعض الآخر الى ما هو دون خط الفقر نظرا لعدم وجود أحكام توفر إعانات بطالة في معظم البلدان الافريقية. وهكذا فإنه نتيجة لسياسات ترشيد نفقات الميزانية المحتملة، وهي سياسات يؤثر بعضها بالفعل على الاستثمارات العامة الأساسية في بعض القطاعات الفرعية مثل الهياكل الأساسية

للنقل والاتصالات والصحة والتعليم كان أداء قطاع الخدمات سيئا على الرغم من أن معظم البلدان الافريقية والمؤسسات المالية الدولية ومجموعة المانحين تقبلت التكيف الهيكلي.

١٧ - وأدى انتشار النزاعات في المنطقة إلى منع عدة بلدان من تنفيذ سياسات قطاعية سليمة. ولم يظهر أي تجديد هام في السياسة. ولم تخرج السياسة الاقتصادية تقريبا عن إطار التكيف وتحرير الاقتصاد، وإن حدثت بعض التقلبات التي لا يمكن تفاديها. وما يمكن ملاحظته هو "تعمق" الاصلاح مع التركيز على القطاع العام بصورة خاصة. وهذا هو ما حدث على وجه الخصوص في مصر حيث أعطت الحكومة زخما قويا لوضع القطاع الخاص فيها وبرنامج الإصلاح في القطاع العام، وإن كان بحذر، لتفادي المشاكل الاجتماعية التي لا داعي لها وخاصة البطالة. وفي الجزائر يبدو أن الحكومة قد أعادت تأكيد التزامها بتحرير الاقتصاد والاصلاح وبدأت، في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن ديونها. وتشكل خدمة الديون عبئا ضخما على الميزانية. وفي نيجيريا، التي اتبعت برنامجا إصلاحيا شديدا في السنوات الأخيرة، فُرضت من جديد رقابة على النقد وتم تثبيت العملة عند مستوى أعلى بكثير من أسعار السوق "الحرة". واتخذ هذا التدبير كجزء من السياسة الجديدة لرفع قيمة النايرا. ولا تزال مراجعة أسعار الوقود المحلية، ولا سيما البنزين، المدعمة كثيرا والتي كانت محددة حتى فترة قريبة العهد عند مستويات منخفضة جدا (٣ سنتات للتر الواحد مقابل دولار واحد أو أكثر في البلدان المجاورة) قضية جدلية.

١٨ - وفي البلدان الناطقة بالفرنسية كانت الصعوبات المالية حادة طوال السنة وأجبرت الى حد ما الحكومات التي تجد بالفعل صعوبة جمة في دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية على اتخاذ تدابير بالغة الصرامة. وهكذا خفض عدد موظفي الخدمة العامة في الكاميرون بنسبة ٧٠ في المائة. وخفض أيضا عدد موظفي الخدمة العامة في السنغال وكوت ديفوار. ولم تمنع هذه التدابير المنظمات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) من تشديد ضغطها على هذه البلدان لكي تخفض قيمة فرنك الاتحاد المالي الافريقي. وهذا التخفيض - الى ١٠٠ فرنك مقابل الفرنك الفرنسي، مقابل ٥٠ فرنكا في السابق - نُفذ مؤخرا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وكانت هذه العملية محفوفة بقدر كبير من الشكوك والريبة. وفي أعقاب هذا التخفيض ارتفعت الأسعار ارتفاعا حادا، وإن كان هذا الارتفاع أقل مما كان متوقعا، دون أن يقدم أي تعويض متناسب فيما يخص الأجور. ومن المأمول أن يساعد هذا التخفيض على تحقيق توازن الميزانيات والحسابات الجارية لكن آثاره على النمو الاقتصادي لا تزال غامضة.

رابعا - الأوضاع الاجتماعية

١٩ - تميزت الحالة الاجتماعية في افريقيا في عام ١٩٩٣ بالبطالة وضعف المرافق الصحية وارتفاع مستويات الأمية وعدم الاستقرار العام. وعلى الرغم مما تحقق من تقدم نحو الديمقراطية والمشاركة الشعبية كانت الانجازات أبعد من أن تكون باهرة إذ لا تزال عدة بلدان افريقية متورطة في النزاعات الداخلية والأزمات السياسية والحروب الأهلية. وكأنما هذه المشاكل ليست مزعجة بالقدر الكافي، كانت التكلفة

الاجتماعية للتكيف باهظة ليس فقط بسبب الآثار السلبية للتكيف في حد ذاته، ولكن أيضا لكون الاستراتيجيات الاقتصادية السائدة في السابق أولت اهتماما هزيلا لقضايا التنمية الاجتماعية.

٢٠ - وظلت البطالة تمثل مشكلة رئيسية، وقلة فقط من البلدان الافريقية، إن وجدت، وضعت خطة فعالة لمكافحة هذه الكارثة. وكانت التنمية الريفية هامشية وتدار بدون فعالية. وعلى النقيض من التقدم المحدود الذي أحرز في التنمية الحضرية، ظل القطاع الريفي حتى الآن عند نفس المستوى المنخفض من الوجود البدائي الذي كان عليه في العقدين الماضيين. وقد أدى ذلك الى مشاكل عديدة أدت بدورها الى بطء شديد في التنمية الاقتصادية الشاملة، مما أثر على سكان كل بلد أجمعين.

٢١ - وظلت آثار الأزمة الاقتصادية للمنطقة في الثمانينات واضحة جدا في عام ١٩٩٣، كما كانت في السنوات الثلاث الأولي من هذا العقد متجسدة بصورة خاصة في شكل أوضاع اجتماعية وبشرية متدهورة وتصاعد الفقر المطلق والنسبي. ويقدر الآن أن نحو ٢٢٠ مليون افريقي، وهو ما يقرب من نصف عدد سكان افريقيا جنوب الصحراء، يعيشون في فقر مدقع غير قادرين على تلبية أبسط الاحتياجات الأساسية.

٢٢ - ولا تزال هناك حاجة لمزيد من الجهود للتغلب على المشاكل الرئيسية في مجالي التعليم والصحة نظرا لارتفاع معدل النمو السكاني وعدم كفاية الموارد. وستظل هذه القضايا، بالإضافة الى مشكلة توليد العمالة، طاغية في ساحة التنمية الاجتماعية في افريقيا خلال الفترة المتبقية من التسعينات وما بعدها. والمطلوب أولا وقبل كل شيء هو قيام البلدان الافريقية نفسها بإعطاء الأولوية اللازمة للتخطيط الاجتماعي وللبرامج الاجتماعية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وكما يتبين في الموقف الافريقي الموحد بشأن التنمية البشرية والاجتماعية، هناك قصور كبير في الاستثمار في تلك القطاعات. وهناك أيضا إهمال في مجالات معينة ذات أولوية، مثل تخفيف حدة الفقر وتوليد العمالة. وبناء على ذلك، هناك حاجة ملحة لزيادة حجم الموارد التي ينبغي استثمارها في خلق الوظائف، وحماية البيئة، وتنظيم الأسرة، والصحة، والتعليم، وتغذية الأطفال في افريقيا. والموقف الافريقي الموحد يؤكد أيضا على التكامل الاجتماعي فيما يتعلق بتعزيز قدرة الأسر الافريقية على تلبية احتياجاتها الاجتماعية - الاقتصادية؛ وحماية حقوق الأطفال ورفاههم؛ والنهوض بمركز المرأة.

خامسا - القطاع الخارجي

٢٣ - لا يزال القطاع الخارجي في افريقيا النامية يعوقه الانخفاض المستمر في أسعار الصادرات، بما في ذلك النفط، والتدهور الشديد في معدلات التبادل التجاري، وانكماش حجم الواردات، وكثافة الديون المعلقة، وتقلص تدفقات الموارد بالقيمة الحقيقية. وانخفضت قيم وحدات الصادرات بنسبة ٧,٥ في المائة، وعلى الرغم من ارتفاع حجم الصادرات بنسبة كبيرة قدرها ٨ في المائة، انخفضت ايرادات الصادرات انخفاضا طفيفا نتيجة لذلك بنسبة ٠,٢ في المائة، بحيث بلغت ٧٤,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٣، على إثر

تقلص حجمها بنسبة ٥,٤ في المائة وبنسبة ١,٧ في المائة في عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٢ على التوالي. ومن جهة أخرى ازدادت قيم الواردات بنسبة ١,٣ في المائة، بحيث بلغت ٧٥,٩ بليون دولار في عام ١٩٩٣، في حين ارتفعت أحجام الواردات بنسبة ٣,٥ في المائة وانخفضت قيمة وحدات الواردات بنسبة ٢,١ في المائة. ونظرا للاتجاهات المتباينة في قيم وحدات الصادرات والواردات، انخفضت معدلات التبادل التجاري في افريقيا بنسبة ٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٣، مقابل انخفاض قدره ٤,١ في المائة في عام ١٩٩٢.

٢٤ - وبلغ إجمالي قيمة صادرات البلدان المصدرة للنفط ٤٧,٦ بليون دولار، أو ٦٤,١ في المائة من إجمالي الصادرات في عام ١٩٩٣، مقابل ٥٠,٢ بليون دولار، أو ٦٧,٥ في المائة، في عام ١٩٩٢. ويعزى انخفاض ايرادات صادرات هذه المجموعة الى الانخفاض الكبير في أسعار النفط المقدر بنسبة ١٢ في المائة. بيد أن أسعار المشروبات الخفيفة ارتفعت في عام ١٩٩٣ بنسبة ٦,٣ في المائة بعد أن انخفضت بنسبة ١٢,٣ في المائة في عام ١٩٩٢ وبنسبة ٦,٨ في المائة في عام ١٩٩١. واستمر أيضا انخفاض أسعار المعادن والفلزات السائد منذ عام ١٩٩٠. وانخفض الرقم القياسي لأسعار المعادن والفلزات بنسبة ١٥,٩ في المائة في عام ١٩٩٣، بعد انخفاض طفيف قدره ٢,٧ في المائة في عام ١٩٩٢. ونظرا للاتجاهات السلبية في معظم حسابات البلدان الافريقية، سجل ميزان المدفوعات العام لافريقيا النامية عجزا يقدر بنحو ٥٠٠ مليون دولار مقابل فائض قدره ٧٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٢ و ٤٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩١.

الجدول ٣ - موازين المدفوعات في افريقيا النامية ١٩٩٠-١٩٩٣

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الصادرات	٨٠,٤	٧٥,٨	٧٤,٥	٧٤,٣
الواردات	٧٤,٣	٧٢,٩	٧٤,٩	٧٥,٩
الميزان التجاري	٦,١	٢,٩	٠,٥-	١,٦-
صافي الخدمات	٥,٢-	٤,٤-	٣,٥-	٤,٣-
تحويلات غير مطلوبة	١٨,٠	١٧,١	٢٠,٠	٢٠,٤
تحويلات رسمية	٢٤,٦	٦٩,٢	٧٣,٦	٨١,٧
تحويلات خاصة	٦,٦-	٥٢,٠-	٥٣,٥-	٦١,٢-
صافي دخل الاستثمار	١٤,٨-	١٥,٣-	١٥,٥-	١٥,١-
الحساب الجاري، بما في ذلك الأخطاء	٤,٠	٠,٤	٠,٧	٠,٥-
الميزان الإجمالي	٢٦,٣-	٦٢,٢-	٦٣,٦-	٦٩,٣-
التغيير في الاحتياطيات (- الزيادة)	٢٢,٣-	٦١,٨-	٦٣,٠-	٦٩,٩-
صافي التمويل الخارجي	٧,٥-	٧,٦-	٥,٠-	٨,٧-
	٢٩,٧	٦٩,٤	٦٨,٠	٧٨,٦

المصدر: صندوق النقد الدولي، الاحصائيات المالية الدولية؛ والمصادر الوطنية، وأمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا.

٢٥ - وكما لاحظنا في الجزء أولا أعلاه، ازدادت مؤشرات الديون سوءا في عام ١٩٩٣. ومن العناصر الهامة في زيادة حجم رصيد الدين استمرار تراكم المتأخرات، سواء منها المستحقة الدفع مباشرة أو المعاد تدويرها في رأس المال. وتفاقمت قيود الموارد بسبب اتجاهات التقلب في تدفقات الموارد الى افريقيا النامية بأسعار وأسعار صرف عام ١٩٩١ (وهو تقلب كثيرا ما كان الى الأسفل). وانخفضت قيمة مجموع ما استلمته افريقيا النامية من المساعدة الإنمائية الرسمية من ٢٤,٧ بليون دولار في عام ١٩٩١ الى ٢٣,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٢. وكان الانخفاض في افريقيا جنوب الصحراء من ١٧,٢ بليون دولار الى ١٦,٧ بليون دولار في الفترة نفسها.

سادسا - الصورة المتوقعة بالنسبة لعام ١٩٩٤

٢٦ - نظرا لحالة عدم اليقين التي تخيم على التوقعات الاقتصادية لعام ١٩٩٤، ستتوقف هذه التوقعات الاقتصادية على العوامل الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية. وعلى الصعيد المحلي، يرجح أن تتواصل في عام ١٩٩٤ الأزمات السياسية الكثيرة التي حالت دون تحقيق أداء جيد في النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٣ كما أنه لم يظهر حتى الآن ما يدل على حلها فورا. وما دام المناخ السياسي في العديد من البلدان الافريقية غير مستقر وغير مؤكد فإن ثقة المستثمرين المحليين في السياسات الاقتصادية والاتجاهات السياسية في البلدان الافريقية ستضعف. بيد أن هناك بعض العوامل الاقتصادية الإيجابية الآخذة في الظهور التي يمكن أن تبشر بمستقبل اقتصادي إقليمي جيد في عام ١٩٩٤. ومن هذه العوامل علامات انفراج حالات الجفاف في بعض البلدان بشرق افريقيا وجنوبها وشمال افريقيا (بلدان المغرب العربي) التي تشهد تحسنا في الانتاج الزراعي بفضل عودة الأمطار؛ واتباع سياسات اقتصادية حصيفة ومتسقة؛ والجهود المبذولة من أجل حل المنازعات سلميا في أنغولا وليبريا ورواندا وبوروندي وموزامبيق. وستتوقف كذلك التوقعات بالنسبة لعام ١٩٩٤ على إزالة القيود الحالية المتعلقة بالموارد عن طريق انتعاش أسعار النفط، والاستمرار في تنفيذ تدابير ثابتة (إن لم تكن متصاعدة) وفعالة لخفض حجم الديون، والإبقاء على مستويات ملائمة من تدفقات الموارد. وليس من المرجح أن تحصل المنطقة على حوافز كبيرة من البلدان المصنعة نظرا لأن الانتعاش في بلدان الجماعة الأوروبية تأخر فيما يبدو. بيد أن الاتجاهات الحديثة في أسعار السلع الأساسية غير النفط تدل على انتعاش الطلب. وفي بداية عام ١٩٩٤، تبدو التوقعات الزراعية مشجعة في معظم المجالات، مع احتمال انخفاض الاحتياجات من المعونة الغذائية، وإن كانت ظروف الجفاف الآخذة في التكشف تدريجيا في القرن الافريقي (اثيوبيا) تشكل مصدر قلق بالغ. وأخذ سعر النفط في الانخفاض منذ بداية شباط/فبراير، بعد ارتفاع لم يدم طويلا في كانون الثاني/يناير، فانخفض الى ما دون ١٣,٥ دولار للبرميل الواحد. ويعد الاتجاه الذي سيتبعه سعر النفط في عام ١٩٩٤ حاسما بالنسبة للمنطقة، التي تعتمد على النفط في معظم ايراداتها من الصادرات، غير أن الظروف الحالية ليست مواتية. بيد أنه يمكن أن ينتعش انتاج النفط، بارتفاعه بنسبة ٣,٣ في المائة الى نحو ٣٤٩,٤ مليون طن. واستنادا الى هذه الاعتبارات والافتراضات، ليس من المرجح أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة في عام ١٩٩٤ بنسبة تربو على ما يتراوح بين ٢ و ٢,٥ في المائة بالقيمة الحقيقية.

الجدول ٤ - التوقعات الاقتصادية الافريقية

(بالنسبة المئوية)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الانتاج الكلي	٢,١	٠,٣	١,٠	٢,٣
الزراعة	٤,١	٠,٧-	١,٥	٢,٢
التعدين	٤,٢	٠,٣	١,٠-	١,١
الصناعة التحويلية	٠,٣	٢,٠	٢,٢	٢,٥
الخدمات	١,٢	٠,٦	١,١	٢,٨
الطلب المحلي	٢,٩	٠,٦	١,٣	١,٥
صادرات السلع والخدمات	٥,٧-	١,٧-	٠,٣-	٢,٤
واردات السلع والخدمات	١,٩-	٢,٧	١,٣	١,٦

المصدر: أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا.